

Distr.
GENERAL

S/21183
8 March 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

مجلس الأمن

UN/SA 1022457
MAR 12 1990
سلسلة



تقرير الأمين العام عن مهمة المساعي الجميدة التي اضطلعت بها في قبرص

- ١ - هذا التقرير عن مهمة المساعي الجمية التي اضطلعت بها بشأن قبرص يُقْسِم عملاً بالطلب الوارد في مذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ (S/21160) . وقد طلب مني ، في تلك المذكرة ، أن أطلع المجلس على نتائج الاجتماع الذي اقتربت عقده مع زعيميه الطائفتين في قبرص وأن أوافيه بتقييمي للحالة بعد ذلك .
- ٢ - ويذكر أعضاء المجلس التي قد أبلغتهم أن الزعيمين كليهما قد قبلوا دعوتي لعقد اجتماعات لفترة غير محددة من الوقت تبدأ في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، وبذل جهود تسم بالتمهيد على التوسل إلى مخطط متفق عليه لعقد اتفاق عام . وقد أهاب أعضاء المجلس ، في مذكرتهم المذكورة أعلاه ، بالزعيمين أن يبديا ما يلزم من حسن النية والمرؤنة وأن يتعاونا تعاونا تماماً معى لكي تسفر المحادثات عن خطوة رئيسية نحو تسوية مشكلة قبرص .
- ٣ - وقد بدأت محادثاتي مع الزعيمين يوم الاثنين ٢٦ شباط/فبراير وانتهت يوم الجمعة ٢ آذار/مارس ١٩٩٠ . وعقدت اجتماعات مشتركة صباحية ومسائية خلال الأيام الثلاثة الأولى ، ثم مساء يوم الجمعة . وعقدت اجتماعات منفردة مع كل من الزعيمين صباح الجمعة . وقد حضرت هذه الاجتماعات كلها ، كما حضرها ممثلي الخارج .
- ٤ - وأكملت في بياني الافتتاحي (انظر المرفق الأول) ، انه إذا كان لنا أن نتحقق الهدف المتفق عليه ، يتبقى على كل من الجانبين أن يكون على استعداد لمراوغة اهتمامات الجانب الآخر ، وأن يكون الجانبان راغبين في المواءمة بين مصالح كل منهما . وقلت إن الاجتماع سيفشل إذا أمر كل جانب على أن يقتصر نطاق العمل على القضايا التي يراها ذات أهمية . واته لا بد من الالهادء إلى حلول مقبولة لدى الجانبين لبعض القضايا المتعلقة بمشكلة قبرص .
- ٥ - وذكرت ، في هذا الصدد ، أن مهمة التوسل إلى مخطط متفق عليه سوف تتغير إذا وافق كلاً الزعيمين ، بداعٍ ذي بدء ، على أن يعكسما ، بصورة مناسبة ، الأهداف العامة للاتفاق تواهي التفاهم التالية التي قرأتها عليهما بهذه العبارات :

"إن قبرص وطن مشترك للطائفة القبرصية اليونانية والطائفة القبرصية التركية . والعلاقة بينهما ليست علاقة بين أغلبية وأقلية ، بل هي علاقة بين طائفتين في دولة قبرص . والولاية التي أستدعاها إلى مجلس الأمن توضح أن مهمة الصاعي الخميدي التي أضطلع بها هي مع الطائفتين . كما أن ولايتها صريحة في أن يكون اشتراك الطائفتين في هذه العملية على قدم المساواة . ومن ثم فإن الحل الذي يجري التماهه هو حل يتعين أن تقرره الطائفتان وأن يكون مقبولاً لديهما . ولا بد لهذا الحل أيضاً أن يحترم الهوية الثقافية والمدنية والاجتماعية واللغوية لكل طائفة .

"وقد حدد الاتفاقيان الرفيعا المستوى لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ بين الطائفتين ، وكذلك الولاية التي أستدعاها إلى مجلس الأمن ، الإطار الذي يتبعه الاهتماء ضمه إلى حل . وقد التزمت الطائفتان والتزم مجلس الأمن بالتوصل إلى حل يكفل لقبرص السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية وعدم الانحياز . وفي الاتفاق الرفيع المستوى لعام ١٩٧٩ ، رفعت الطائفتان ، على وجه التحديد ، خيارات تأخذ شكل الاتحاد - كلياً أو جزئياً - مع أي بلد آخر أو أي شكل من إشكال التقسيم أو الانفصال . وذكرت الطائفتان أنهما توأمان إنشاء اتحاد فيدرالي يتتألف من طائفتين فيما يتعلق بالجوانب الدستورية ويتألف من منطقتين فيما يتعلق بالجوانب الإقليمية" .

٦ - واستباقاً لمناقشة الجانبين لمخطط الاتفاق ، أشرت - في جملة أمور - إلى ما يلي : لا بد من الاعتراف بالمساواة الأساسية بين الطائفتين في الاتحاد الفيدرالي وبالطابع الشمائي للطائفة لهذا الاتحاد ؛ ويعتین أن يبرز بوضوح الطابع الثنائي المنطقية للاتحاد ؛ ولا بد من كفالة وحدة الدولة ؛ ويبيغي أن تكفل سلطات ووظائف الحكومة الاتحادية المشاركة الفعلية للطائفتين والإدارة الفعالة لشؤون الحكم ؛ ويجب صيانة الحقوق الأساسية لجميع المواطنين ، بما في ذلك الحريات الثلاث ، فضلاً عن الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ؛ ويلزم وضع ترتيبات تكفل الأمان لكل طائفة ؛ وكذلك الاعتبارات التي يتبغي أن تراعى في معالجة التعديلات الإقليمية ؛ وضرورة حل قضية النازحين على نحو يستجيب لمصالح كل من الطائفتين ؛ ويتبغي وضع تدابير للنهوض بتنمية اقتصاد متوازن يعود بالنفع على كلتا الطائفتين ؛ ويلزم أيضاً وضع ترتيبات انتقالية .

٧ - ومضى إلى القول إن رؤوس المواضيع التي تهمشت عنها الاجتماعات السابقة تفيض في النظر في جميع القضايا والاهتمامات التي أعرب عنها كل من الجانبين ، واقتصرت أن تتبع أساسا لتنظيم المحادثات . ورؤوس المواضيع هذه هي :

- (أ) الأهداف العامة للاتفاق ،
- (ب) المبادئ التي يسترثد بها الاتحاد :
- ١١ اتحاد فيدرالي ،
- ١٢ يتالف من طائفتين ،
- ١٣ يتالف من منطقتين ،
- (ج) الجوانب الدستورية للاتحاد الفيدرالي :
- ١٤ السلطات والوظائف التي تستند إلى الحكومة الاتحادية ،
- ١٥ هيكل الحكومة الاتحادية وتكونيتها وسير عملها ،
- ١٦ الحقوق الأساسية ، بما فيها الحريات الثلاث ، والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،
- (د) الأمن والضمادات ،
- (هـ) التعديلات الإقليمية ،
- (و) العازجون ،
- (ز) التنمية الاقتصادية والضمادات ،
- (ح) الترتيبات الانتقالية .

٨ - واقتصرت تنظيم أعمالنا في جزأين . يكرر الجزء الأول لإجراءات مناقشة للمبادرات الواردة تحت كل عنوان ، ويكرر الجزء الثاني لإعداد الفعل لمخطط . وثبت إبان ذلك تعدد المضي على هذه المตول الذي اقترحته ، وذلك لأسباب مافسرها أدناه ، وأدى هذا إلى الدخول في طريق مسدود .

٩ - وحيثما ظلت المماعب ، التي ظهرت منذ البداية في اجتماع صباح الاثنين ، دون حل حتى بعد ظهر الأربعاء ، رغم مقتراحاتي ومتناشائي المختلفة ، اقتصرت الآراء المجتمع يوم الخميس ليتسنى لي التفكير في الآراء التي أعرب عنها الزعيمان وتمحيمها بدقة . وفي محاولة أخرى لتذليل المماعب ، اجتمعنا مع كل زعيم على حدة صباح يوم الجمعة . وللأسف ، لم يتسع إحرار أي تقدم .

١٠ - وحيثما عقدنا مرة أخرى اجتماعا مشتركا بعد ظهر يوم الجمعة ، أدليت ببيان (أنظر المرفق الثاني) . وأشارت في هذا البيان إلى أن الفقرة ١ من قرار مجلس الأمن ٣٦٧ (١٩٧٥) تطلب ، في جملة أمور ، من جميع الأطراف المعنية الامتناع عن أي عمل يمكن أن يمس ، إلى سيادة قبرص واستقلالها وسلامتها الإقليمية وعدم انتهازها ، فضلا عن الامتناع عن أية محاولة لتقسيم العجيبة أو لتوسيعها مع أي قطر آخر . وكذلك طلبت الفقرة ٧ من القرار نفسه من ممثل الطائفتين التعاون الوثيق مع الأمين العام في اضطلاعه بمهمة بذلك معايه الحميدة وطلبت منها أن يوليها شخصيا مفاوضاتها درجة عالية من الأولوية .

١١ - وذكرت أن مجلس الأمن قد افترض بذلك ، لدى وضع ولايته لمهمة المعايير الحميدة للأمين العام بشأن قبرص ، التوصل إلى حل يقوم على أساس وجود دولة قبرص واحدة تضم طائفتين .

١٢ - ومضيت قائلا إنه تمثلاً إيه تمثيلاً مع الولاية التي عهد مجلس الأمن بها إلى والاتفاقين الرفيعي المستوى لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ ، يتمثل الهدف من بذل المعايير الحميدة في وضع دستور جديد لدولة قبرص ينظم العلاقات بين الطائفتين في قبرص على أساس اتحادي وقائم على طائفتين ومنطقتين . ومشاركة كل طائفة في هذا العهد على قدم المساواة ومت天涯 لها أيها الفرصة للتعبير بصورة مستقلة عن موافقتها على ما يتم التوصل إليه من ترتيبات .

١٣ - وفضلاً عن ذلك ، أشارت إلى أن السيد دنكتاش ذكر في معرض المناقشة أن تعريف "طائفتين" ينفي أن يستخدم بعثته يكون مرادها لتعبير "شعبين" ، لكل منها حق في "تقرير المصير" بصورة مستقلة . واقتصر السيد دنكتاش أيضاً بمطالحات أخرى معتبرة للتغيير عن كلمة "طائفتين" . وذكرت أن الاختد ، في ميقات المحادثات بين الطائفتين ، بمطالحات تختلف عما يستخدمه مجلس الأمن قد أشار وبالتالي ما هو أكثر من مشكلة دلالات لغوية ، وأن أي تغيير في المطالحات ، ما لم يكن مقبولاً لدى الجانبين ، قد يغير الإطار المفاهيمي الذي تقيد به الجميع حتى الآن . وفي ظل هذه الظروف ، خلصت ، للأسف ، إلى أننا نواجه طريقاً مسدوداً ذا طابع أساس ، يثير مسائل تتعلق بجوهر ولاية المساعي الخفيدة التي خولها مجلس الأمن لي ، ومن ثم تتعلق بأساس المحادثات .

١٤ - وفي حين أدى السيد فاسيلييو والسيد دنكتاش ، بناء على اقتراحه ، بتعليقات أساسية معاينة بشأن منطظ الاتفاق العام ، لم يتسع المضي في ذلك للأسباب التي أوضحتها أعلاه .

١٥ - وبناء على ذلك ، أشارت مرة أخرى ، في بيان الختامي ، إلى أوجه التفاهم التي اقترحتها في بيان الافتتاحي (انظر الفقرة ٥ أعلاه) . وناهضت أيضاً الزعيمين عدم قول أو فعل ما من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الحالة في قبرص ، ومواصلة الالتزام بإيجاد حل لمشكلة قبرص في إطار المحادثات بين الطائفتين . وقد أكد الزعيمان إلى أنهما مازلا ملتزمين بهذا الهدف . وقد أبلغتهما بانتهى مأتمهما ثانية بعد تقديم تقرير إلى مجلس الأمن والتماس توجيهاته .

١٦ - وفي يوم الاثنين ، ٥ آذار/مارس ، تلقيت رسالة من السيد دنكتاش ، مؤرخة في ٤ آذار/مارس ١٩٩٠ ، ذكر فيها ، في جملة أمور ، ما يلي :

"لم يعكس بيانكم بصورة صحيحة المماعب التي واجهتها إثناء اجتماعنا فيما يتعلق باستخدام كلمة طائفتين أو شعوبين . وبغض النظر عن المطالحات المستخدمة ، من الواضح أن القبارمة الاتراك والقبارمة اليونانيين شعبان متميزان ومتفصلان لهما الحق في أن يقررا بحرية مركزهما السياسي . والاصرار على استخدام كلمة طائفة بمعنى تقسيمي ورفض قبول أي بدائل آخر مقترن هو من قبيل رفض هذا الحق . ولم يقصد من قرار مجلس الأمن ٣٦٧ (١٩٧٥) أبداً إقامة إطار مفاهيمي يقييد أو يسلب أي حق للطرفين في قبرص من الحقوق التي لهما بالفعل والتي ظلا يمارسانها قبل هذا القرار وبعدة . وسيجري التغيير

مرة أخرى عن هذا الحق لتحويل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية إلى جمهورية من الجمهوريتين اللتين تشكلان الاتحاد الفيدرالي في قبرص مستقبلاً عقب المفاوضات الجارية ، إذا امفرت عن حل مقبول لشعبي . ولن يمكن تحقيق حل ، يقوم على إقامة دولة واحدة في شكل اتحاد فيدرالي يضم شعبيين ، إلا بعد هذه العملية" .

١٧ - وفي الختام ، أود التأكيد على أن من العهم لا يسمح باتهياب هذه العملية ، التي اشتراكنا فيها بكل جهتنا . ورغم ما أشعر به من خيبة أمل لاته تعذر احراز تقدم في صياغة مخطط لاتفاق عام ، فما زلت أرى أنه يوجد آفاقاً لإجراء مفاوضات فعالة شريطة أن يتتوفر لدى كل من الزعيمين الاستعداد لأن يراعي اهتمامات الآخر ، وأن تتتوفر لديهما الرغبة في المضي قدماً في إطار الاتفاقيين رفيع المستوى لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ .

١٨ - ويجدر بالذكر أن زعيمي الطائفتين قد تعهدوا في هذين الاتفاقيين بإقامة جمهورية قبرص اتحادية مكونة من طائفتين ومتقطعتين مما سيضمن استقلالها وسيادتها وسلامتهاإقليمية وعدم انتهازها ، ويستبعد اتحادها كلياً أو جزئياً مع أي بلد آخر وأي شكل من أشكال التجربة أو الانفصال . وكما أوضحت مراراً للطرفين ، فإن الحل الذي يُلتمس هو حل يجب أن تقرره الطائفتان معاً ويجب أن يكون مقبولاً لديهما .

١٩ - ومن الأهمية بمكان أن يتتفق الزعيمان على أن يواصلان بجدية الجهد الراهن وفقاً للاتفاقيين رفيعي المستوى لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ وقرار مجلس الأمن رقم ٣٦٧ (١٩٧٥) ، من أجل التوصل بحرية إلى حل يتيح تحقيق تسوية سياسية ووضع ترتيب دستوري يكون مقبولاً لديهما معاً ، والتعاون على قدم المساواة معه للعمل ، كخطوة قادمة ، على اتجاه مخطط لاتفاق عام ، حسبما اتفقا على ذلك في شهر حزيران/يونيه ١٩٨٩ .

٢٠ - وسأواعمل ، من جانبني ، بذلك كل جهد في الاطلاع بمهمة بذلك المساعي الجميدة وفقاً للولاية التي عهد مجلس الأمن بها إلى ، وسأعمل على مساعدة الطائفتين على التوصل إلى حل متفق عليه بمعاونتهما على إيجاد سبل للتوفيق بين مصالح واهتمامات كل منها .

٢١ - وقد رأيت أن من العهم أن أقدم لكم في شيء من التفصيل تقريراً عما حدث في الأسبوع الماضي لمساعدتكم على تقييم الحالة وتقديم ما ترونه مناسباً من توجيهات لى في هذا الشأن .

المرفق الأول

بيان افتتاحي أدى به الأمين العام

يوم الاثنين ، ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، الساعة ١٢/١٥

يسري أن أرحب بكم مرة أخرى في مقر الأمم المتحدة . وكما تعلمون ، فإن الهدف من اجتماعنا هو إعداد مشروع مخطط لاتفاق عام ، مثلما وافقنا على القيام به عندما اجتمعنا في ٦ نيسان/أبريل ومرة ثانية في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٩ .

إن العالم اليوم يختلف اختلافاً كبيراً عما كان عليه عندما التقينا معاً آخر مرّة . فنحن نشهد الآن تغيرات لم تكن تخطر على بالنا منذ أمد ليس بالبعيد . وقد نشأت عن هذه الأحداث التوقعات والظروف الازمة لحل المشاكل التي كان يعتقد أنها مستعصية . ونتيجة لذلك ، يجد القادة الآن في جميع أنحاء العالم ما يشجعهم على النظر في المشاكل من جديد والتحرك قديماً يقدر من الثقة والتميم لم يُعهد منذ تأسيس الأمم المتحدة . وقد أظهرت التطورات الأخيرة أنه يمكن ايجاد حل للمشاكل إذا عولجت المشاكل معالجة معقولة وبحسن نية ، وإذا أوليت عناية للاهتمامات والمصالح المشروعة لجميع الأطراف المعنية . ومشكلة قبرص لا ينفي أن تكون استثناء من ذلك .

وقد أدت الظروف الدولية التي يُعقد فيها هذا الاجتماع إلى تعاظم التوقعات بشأن ما يتمنى أن يتوجه . وهذا يتجلّ في الموقف الذي أعرب عنه منذ بضعة أيام أعضاء مجلس الأمن ومؤداءه أن هذه المحادثات يتمنى أن تسفر عن اتخاذ خطوة كبيرة نحو حل مشكلة قبرص . وأنتي اعتقاد أن من الممكن تحقيق ذلك بشرط أن يتتوفر لدى الزعيمين الامتعاد للتوصّل إلى حل .

وإذا أردت لنا أن تبلغ الهدف من اجتماعنا ، فيتوجب أن يكون كل جانب على استعداد لمراعاة اهتمامات الجانب الآخر ولديه الرغبة في بذلك جهد مشترك لايجاد طريقة للمواءمة بين مصالح كل منها . ومهماً هذا الاجتماع بالفشل إذا أصر أي من الجانبين على قصر نطاق العمل على القضايا التي يراها ذات أهمية ، فمشكلة قبرص لا يمكن أن تُحل عن طريق تهجي انتقاش للقضايا المعنية . إذ يجب ايجاد حلول لكل تلك القضايا تقبلها الطائفتين على السواء ، مما يتطلب الاعتدال وتوفّر رغبة في التوصل إلى اتفاق يقبله الطرفان . ذلك أن مسؤوليتكم المشتركة ، بمفهومها زعيماً

للطائفتين ، هي التوسل الى مخطط متفق عليه عن طريق المحادثات المباشرة . ومسؤوليتي ، المستمدة من مجلس الامن ، هي مساعديتكما في بلوغ هذا الهدف .

ومن الواضح ان جولات المحادثات الثلاث منذ آب/أغسطس 1988 قد حددت القضايا التي تتكون منها مشكلة قبرص وتشعبات هذه القضايا . ومن ثم فقد أصبحت الأرض مهيأة لمعالجة جميع القضايا دون لبس ، بما في ذلك تواجد التفاهم التي يرتكز عليها اي حل .

* * *

"إن قبرص وطن مشترك للطائفة القبرصية اليونانية والطائفة القبرصية التركية . وال العلاقة بينهما ليست علاقة بين أغلبية وأقلية ، بل هي علاقة بين طائفتين في دولة قبرص . والولاية التي استندتها إلى مجلس الأمن تتوضع أن مهمة المساعي الحميدة التي اضطلع بها هي مع الطائفتين . كما ان ولايتها صريحة في أن يكون اشتراك الطائفتين في هذه العملية على قدم المساواة . ومن ثم فإن الحل الذي يجري التمامه هو حل يتعين ان تقرره الطائفتان وأن يكون مقبولاً لديهما . ولا بد لهذا الحل ايها ان يحترم الهوية الثقافية والدينية والاجتماعية واللغوية لكل طائفة .

"وقد حدد الاتفاقان الرفيعان المستوى لعامي 1977 و 1979 بين الطائفتين ، وكذلك الولاية التي استندتها إلى مجلس الأمن ، الإطار الذي يتبعه الاهتمام بهذه إلى حل . وقد التزمت الطائفتان والتزم مجلس الأمن بالتوصل إلى حل يكفل لقبرص السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية وعدم الانحياز . وفي الاتفاق الرفيع المستوى لعام 1979 ، رفضت الطائفتان ، على وجه التحديد ، خيارات تأخذ شكل الاتحاد - كلياً أو جزئياً - مع أي بلد آخر او أي شكل من أشكال التقسيم او الانفصال . وذكرت الطائفتان انها تودان إنشاء اتحاد فيدرالي يختلف من طائفتين فيما يتعلق بالجوانب المترتبة ويختلف من منطقتين فيما يتعلق بالجوانب الإقليمية" .

ويمكن أن تثير مسألة التوصل الى مخطط متفق عليه إذا وافق كلا الزعيمين على التعبير عن أوجه التفاهم هذه إلى النحو الملائم في الفرع المتعلق بالأهداف العامة للاتفاق من المخطط ، وهو موضوع ماتناوله بعد قليل .

* * *

إن مخطط أي اتفاق عام ، ومن ثم هذا الاجتماع ، يجب أن يغطي جميع القضايا التي تتكون منها مشكلة قبرص . وكما تذكرون ، فقد طلت اليكما ، في اجتماعاتنا المنفصلة في شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر الماضيين ، الموافقة على رؤوس المواقف التي تمخضت بوضوح عن محادثاتكم ، والتي تسعد على النظر في جميع القضايا والاهتمامات التي أعرب عنها كل جانب ، ومن ثم توفر أساساً جيداً لتنظيم عملنا .

وقد اتيحت لكم الغرفة ، منذ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، لتبادل الأفكار المتعلقة بكل من رؤوس المواقف . وعندما اجتمعنا آخر مرة في ٣٩ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، أشرت إلى الأفكار التي تم استطلاعها مع كل منكم على أساس عدم الالتزام والتي اعتقلا أنها ستكون مفيدة أثناء مرحلة المحادثات المباشرة من جهتكما . وسيكون من المجدى الاشارة إليها وانتما تبدآن عملكم .

إن من الضروري الاعتراف بالتكافؤ السياسي للطائفتين وبالطابع الثنائى للاتحاد . وبالرغم من أن التكافؤ السياسي لا يعني المساواة العددية في المشاركة في جميع فروع الحكومة الاتحادية وإدارتها فإنه يجب أن يتجلّى ، فيما يتجلّى ، بطرق شتى : في الشرط القاضي بأن يكون اعتماد الدستور الاتحادي لدولة قبرص أو تعديله بموافقة الطائفتين ، وفي المشاركة الفعالة من جانب الطائفتين في جميع أجهزة الحكومة الاتحادية وقراراتها ، وفي الضمانات التي تكفل عدم تخويل الحكومة الاتحادية الأخذ بأية تدابير مناهضة لمصالح إحدى الطائفتين ، وفي تكافؤ الدولتين الموحدتين وتطابق سلطاتهما ووظائفهما .

وي ينبغي أن يبرز بجلاء تكون الاتحاد من منطقتين من كون أن كلاً من الدولتين الموحدتين ستدير شؤونها طائفة واحدة تضمن لها في منطقتها بشكل قاطع أغلبية واضحة من السكان وملكية الأرضي . وسيتحقق ذلك أيضاً من كون أنه لن يسمح للحكومة الاتحادية بالتعدي على سلطات ووظائف الدولتين الموحدتين .

ويجب ضمان وحدة الدولة . وينبغي أن يتجلّى هذا في الشخصية الدولية الوحيدة لاتحاد قبرص وسيادته وفي جنسيته الوحيدة .

وسيمكن من الضروري أن تكفل سلطات ووظائف الحكومة الاتحادية ، بما في ذلك هيكل فروعها الثلاثة وتكوين هذه الفروع وأدائها لوظائفها ، فعالية مشاركة

الطايفتين فضلاً عن فعالية الأداء الحكومي التي ستحتاج إلى جهاز مناسب لجسم تجَّمد الموقف . كما اقترح أن تكون جميع السلطات غير المسندة إلى الحكومة الاتحادية خاضعة لولاية الدولتين الموحدتين ، وأن تبت كل من الدولتين الموحدتين في الترتيبات الحكومية الخامسة بها .

ويجب حماية الحقوق الأساسية لجميع المواطنين ، بما فيها الحريات الثلاث ، إلى جانب الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . واقتراح بأن يُعترف بهذه الحقوق في الدستور الاتحادي وأن تنظمها الدولتان الموحدتان بطريقة يتفق عليها وتتماش مع الدستور الاتحادي . وذكر أنه من الممكن ممارسة حرية التنقل بمجرد تأسيس الجمهورية الاتحادية . وستنفذ حرية الاستيطان وحق الملكية مع مراعاة الحدود القسموى التي سيتفق عليها بشأن عدد الأشخاص المنتسبين إلى إحدى الطائفتين الذين يمكنهم الإقامة في المنطقة التي تديرها الطائفة الأخرى ، ومقدار الممتلكات التي يمكن أن يملكونها أفراد إحدى الطائفتين في الدولة الموحدة التي تديرها الطائفة الأخرى . وسيجري إعمال هذه الحقوق بعد الانتهاء من الترتيبات المتعلقة بالنازحين .

وبطبيعة الحال ، فإن ترتيبات كفالة أمن كل من الطائفتين تعد ذات أهمية قصوى . وتمشيا مع الاتفاق الرفيع المستوى لعام ١٩٧٩ ، اقترح أن يبقى نزع سلاح الاتحاد الغيرالي هدفاً . واقتُرحت ، في الوقت نفسه ، سلسلة من التدابير لتقليص وجود القوات الأجنبية بشكل جذري وتحقيق توازن عسكري بين الجانبين على أقل مستوى ممكن بحلول موعد إنشاء الاتحاد . كما عينت ترتيبات لمنع أي أنشطة شبه عسكرية . وتوخي أن تظل معاهدتا الضمان والتحالف لعام ١٩٦٠ إطاراً ساري المفعول وأن يتم تحييدهما مع مراعاة مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه . وفي هذا السياق ، أشير إلى أن وجود وحدات تركية ويونانية ، ذات حجم معقول ومتكافئ يمثل سمة ضرورية من سمات الأمن في قبرص .

وفيما يتعلق بالتعديلات الإقليمية ، أشير إلى الاتفاق الرفيع المستوى لعام ١٩٧٧ . وذكرت ترتيبات من شأنها أن تتمكن عدداً كبيراً من القبارمة اليونانيين النازحين من العودة للعيش تحت الإدارة القبرصية اليونانية ، كما ذكر أن هذه الترتيبات ستراعي ، على سبيل الأولوية ، القبارمة الاتراك الذين سيتأثرون بذلك .

ويجب حسم قضية النازحين على نحو يراعي مصالح الطائفتين . واستطاعت أفكار للاعتراف بحقوق النازحين من القبارمة اليونان والقبارمة الاتراك وإعمال هذه

الحقوق . وذكر انه ينبغي إعطاء أولوية للنازحين العائدين الى المنطقة التي ستصبح تحت الإدارة القبرصية اليونانية ، وللأشخاص القبارصة الاتراك الذين يعيشون فيها . كما ذكر أنه سيترك للنازحين من الطائفتين على السواء أن يقرروا ، ضمن إطار زمني متفق عليه ، ما إذا كانوا يريدون العودة الى محل إقامتهم السابق تحت إدارة الطائفة الأخرى . وسوف يجري تعويض الذين يقدرون عدم العودة ، وكذلك الذين لهم ممتلكات بخلاف مقر إقامتهم الأصلي ، تعويضا عادلا ومراعياً عن ممتلكاتهم . وذكر أنه سيشرع في تنفيذ الترتيبات المتعلقة بالذين يريدون ممارسة اختيار العودة ، وذلك بعد الانتهاء أساسا من إعادة توطين العائدين الى المنطقة التي ستصبح تحت الإدارة القبرصية اليونانية . وينبغي أن تكون مثل هذه الترتيبات متفقة مع الأحكام المتداولة للحريات الثلاث بما في ذلك الحدود القصوى ، وان توفر التدابير التي تكفل حماية أمن ومصالح الطائفتين .

وتدعو الحاجة أيضا الى وضع تدابير للنهوض بتنمية اقتصاد متوازن يعود بالفائدة على الطائفتين معا . كما تدعو الحاجة الى وضع ترتيبات انتقالية .

* * *

وأود الان ان اتطرق إلى عدد من المسائل التنظيمية .

وكما تعلمون ، اقترحت ان تقليلا رؤوس الموارد التي تم خصتها منها المحادثات السابقة كأساس لتنظيم أعمالنا . وستذكران ان رؤوس الموارد هذه ورؤوسها الفرعية هي كما يلي :

(١) الامداد العامة للاتفاق ،

(ب) المبادئ التي يسترشد بها الاتحاد الفيدرالي :

١١ اتحاد فيدرالي ،

١٢ يتالف من طائفتين ،

١٣ يتالف من منطقتين ،

(ج) الجوانب الدستورية للاتحاد الفيدرالي :

- ١١) السلطات والوظائف التي تسند إلى الحكومة الاتحادية ،
 - ١٢) هيكل الحكومة الاتحادية وتكوينها وسير عملها ،
 - ١٣) الحقوق الأساسية ، بما فيها الحريات الثلاث والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،
- (د) الأمن والضمادات ،
- (هـ) التعديلات الاقليمية ،
- (و) النازحون ،
- (ز) التنمية الاقتصادية والضمادات ،
- (ح) الترتيبات الانتقالية .

* * *

وعندما دعوتكما للجتماع بي ، كتبت أن اجتماعنا ينبغي أن يستمر فترة معقولة حسبما يتطلب تمكنا من إجراء مناقشة جادة لجميع المسائل وبذل جهود تتسم بالتصميم على التوصل إلى مخطط متفق عليه . وسيتوقف الكثير ، بالطبع ، على ما سينتهي إليه الاجتماع . ومع هذا ، وبغية تنظيم عملنا ينبغي أن نمضي قدما على أساس جدول زمني إرشادي .

وأقترح أن ننظم برامجنا بحيث يتالف من جزأين . يكرر الجزء الأول لمناقشة المسائل الواردة تحت كل عنوان من العناوين السالفة الذكر ، بالترتيب الذي ذكرته . ولن تقدم أية ورقات . وأقترح أن تُكرر الأيام الثلاثة الأولى ، أي حتى يوم الأربعاء ، لهذه المناقشة ، كما لو كانت قراءة أولية لجميع العناوين . وفي الوقت الذي لست تستغرق فيه مناقشة كل عنوان نفس الفترة الزمنية فإنه من المهم ، بالطبع ، أن تحظى

جميع العناوين باهتمام جاد . ويكرس الجزء الثاني من اجتماعنا لِإعداد الفعل العربي لمخطط . وسنستعرض بالطبع جدولنا الزمني والوقت الذي يلزمـنا في ضوء خبراتـنا . وأقترح أن نحتفظ بمذكرات موجزة غير رسمية لمناقشـتها .

وإذا وافقتما ، فإنني أقترح أن نشرع بعد ظهر اليوم في مناقشة المسائل ذات الصلة بالعنوانين الأوليين ، أي "الأهداف العامة للاتفاق" و "المبادئ التي يترشّد بها الاتحاد الغييرالي" . وكما سبق أن ذكرت ، أرى أن مناقشة هذين العنوانين وغيرهما من العناوين ستكون سهلة إذا أمكن أن تتفقا في إطار ذلك الفرع من المخطط المتعلق ب "الأهداف العامة للاتفاق" على التفكير على نحو ملائم في نقاط التفاهم التي اقترحتها .

وأقترح أن يكون شكل اجتماعنا هو نفس شكل اجتماعاتنا المشتركة السابقة .
وأقترح أن نجتمع ابتداء من الغد من الساعة ١١٠٠ إلى الساعة ١٣٠٠ ومرة أخرى من
الساعة ١٦٠٠ إلى الساعة ١٨٠٠ . وسابذل جهدي كي أتواجد معظم الوقت وسأأخذ
ترتيبات ، في حالة غيابي ، للعودة في أقرب فرصة . وقد طلبت من السيد كاميليون أن
يتواجد طوال الوقت .

ولإتاحة الفرصة لإجراء مناقشات مجدية إلى أقصى حد ، من المهم أن نلزم أنفسنا ببعض قواعد أساسية . أولاً ، نظراً لأنه لا يمكن التوصل إلا إلى اتفاق جامع متكامل ، فيإن الاتفاق على أي مسألة لن يكون ملزماً إلا عند التوصل إلى الاتفاق على جميع المسائل . ثانياً ، وأثناء إجراء المحادثات ، اقترح أن نمتنع عن الإدلاء بأي بيان عام عنها وعن طريقة سير العمل أو عن وجهات النظر التي يعبر عنها أي من الجانبين . ثالثاً ، وتعبيراً عن التزامكما ببذل جهود جادة ، اقترح وقد أي حملات سلبية توجه من طرف ضد الآخر ، سواء هنا أو في أي مكان آخر . وكما أكدت كثيراً فإنه من غير المحتمل أن تنجح المفاوضات دون تحسن الجو ، ولا يمكن أن يدوم تحسن الجو دون إجراء مفاوضات مجدية .

* * *

إن الاجتماع الذي يبدأ اليوم ذو أهمية فائقة . ويحتمل أن يكون لنتيجة آثار هامة على مستقبل الحوار وعلى تصور المجتمع الدولي . والتوقعات السائدة التي لا يشارك فيها فقط أعضاء مجلس الأمن ، هي أن تسفر المحادثات عن نتائج تعجل فعلياً بتسمية مشكلة قبرص .

أنكما متواجدان هنا كزعيدين قبرصيين يشاركان في تحمل مسؤولية تاريخية أمام الطائفتين كلتيهما وأمام قبرص ككل . وإذا تجنبتما المواجهة في أداء مهمتكم ، وتكلتما في الأضطلاع بها ، والتزمتما الاعتدال والاستعداد للتوصل إلى حل وسط ، فسيحالنكم النجاح . ولا حاجة بي إلى أن أذكركم ، نظراً للسنوات العديدة التي قضيتها في التصدي لهذه المشكلة ، بأنه لن يمكن إثبات تقدم حقيقي إلا على مستوى مثل مستواكم .

المرفق الثاني

البيان الذي أدلّ به الأمين العام

يوم الجمعة ، ٢ آذار/مارس ١٩٩٠ ، الساعة ١٦/٠٠

أريدكم أن تعرفوا أنني فكرت مليا في محادثاتنا منذ آخر اجتماع لنا يوم الأربعاء . وقلبت بكل دقة الآراء التي أعرب عنها السيد فاسيلي و السيد دنكتاش بالإضافة إلى ذلك ، اجتمعت بكل منكم على انفراد هذا الصباح .

ويجدر التذكير بأن مجلس الأمن طلب ، في الفقرة ١ من قراره ٣٦٧ ، من الاطراف المعنية ، في جملة أمور ، الامتناع عن أي عمل يمكن أن يسيء إلى سيادة قبرص واستقلالها ، وسلامتها القليمية وعدم انجيازها ، فضلا عن الامتناع عن أية محاولة لتقسيم الجزيرة أو لتوحيدها مع أي قطر آخر . علاوة على ذلك ، طلب في الفقرة ٧ من القرار نفسه من ممثلي الطائفتين التعاون الوثيق مع الأمين العام في اضطلاعه بمهمة المساعي الحميدة وطلب منها أن يوليا شخصيا مفاوضاتهما درجة عالية من الأولوية .

وهكذا فإن مجلس الأمن ، بصياغة ولاية المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام في قبرص ، قد افترض حلا يقوم على وجود دولة واحدة في قبرص تضم الطائفتين .

وتمشيا مع الولاية التي عهد بها إلى مجلس الأمن ، ومع الاتفاقيين رفيعي المستوى لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ ، فإن الهدف من عملية المساعي الحميدة هو وضع دستور جديد لدولة قبرص ينظم العلاقات بين الطائفتين في قبرص على أساس اتحادي وقائم على طائفتين ومتعددتين . ومستشار كل طائفة في هذا الجهد على قدم المساواة ، وستتاح لها أيها فرصة التعبير بصورة مستقلة عن موافقتها على ما يتم التوصل إليه من ترتيبات .

وفي معرض محادثاتنا ، ذكر السيد دنكتاش أن تعبير "طائفتين" ينبغي أن يستخدم بحيث يكون مراده لتعبير "شعبين" لكل منهما الحق في "تقرير المصير" بمذكرة مستقلة . واقتراح السيد دنكتاش أيضا مصطلحات أخرى معينة للتعبير عن كلمة "طائفتين" . وهكذا ، فقد أشار ، في سياق المحادثات بين الطائفتين ، إدخال مصطلحات تختلف عن المصطلحات التي يستخدمها مجلس الأمن ، ما هو أكثر من مشكلة دلالات لغوية . فائي تغيير في المصطلحات قد يغير ، ما لم يكن مقبولا لدى الجانبين الاطار المفاهيمي

الذى تقيد به الجميع حتى الان . وفي ظل هذه الظروف ، خلصت ، للأسف ، إلى أننا نواجه طریقاً مسدوداً ذا طابع أساسی یشير مسائل تتعلق بجوهر ولاية المساعي الحميدة التي خولها لـ مجلس الأمن ومن ثم تتعلق بأساس المحادثات .

ونظراً لذلك ، یتعین على أن أبلغ مجلس الأمن بالحالة الراهنة ، وأن التمس توجيهاته فيما يتعلق بالكيفية التي ینبغي أن أمضي بها في عملي .

وقد ذكرت ، من ناحيتي ، في بيانی الافتتاحي لهذه المحادثات :

"إن قبرص وطن مشترك للطائفتين القبرصية اليونانية والطائفة القبرصية التركية . والعلاقة بينهما ليست علاقة بين أغلبية وأقلية ، بل هي علاقة طائفتين في دولة قبرص . والولاية التي أسندتها إلى مجلس الأمن توفر أن مهمة المساعي الحميدة التي اضطلع بها هي مع الطائفتين . كما أن ولايتي صريحة في أن يكون اشتراك الطائفتين في هذه العملية على قدم المساواة . ومن ثم فإن الحل الذي يجري التماسـه هو حل یتعـين أن تقرره الطائفتان وأن يكون مقبولاً لديهما . ولا بد لهذا الحل أيضاً أن يحترم الهوية الثقافية والدينية والاجتماعية واللغوية لكل طائفة" .

وقد قلت أيضاً ما يلي :

"لقد حدد الاتفاقيان الرفيعـا المستوى لعامي 1977 و 1979 بين الطائفتين ، وكذلك الولاية التي أسندـها إلى مجلس الأمن ، الإطار الذي ینبـغي الاهـتمـاء ضـمهـنـهـ إلىـ حلـ . وقد التزـمتـ الطـائـفتـانـ والتـزـمـ مجلسـ الأمـنـ بالـتوـصلـ السـحلـ يـكـفلـ لـقـبـرـصـ السـيـادـةـ وـالـاستـقلـالـ وـالـسلامـةـ الإـقـلـيمـيـةـ وـعدـمـ الـانـحـيـازـ . وـفيـ اـتـفـاقـ عـامـ 1979ـ الرـفـيـعـ المـسـتـوـيـ ، رـفـضـتـ الطـائـفتـانـ ، عـلـىـ وجـهـ التـحدـيدـ ، خـيـارـاتـ تـاخـذـ شـكـلـ الـاتـحادـ - كـلـيـاًـ أوـ جـزـئـياًـ - معـ أيـ بلدـ آخرـ أوـ أيـ شـكـلـ منـ أـشـكـالـ التـقـسـيمـ أوـ الـانـفـصالـ . وـذـكـرـتـ الطـائـفتـانـ آنـهـماـ توـدـانـ إـنـشاءـ اـتـحادـ فـيدـرـالـيـ يـتـأـلـفـ مـنـ طـائـفتـيـنـ فـيـماـ يـتـعـلـقـ بـالـجـوانـبـ الدـسـتـورـيـةـ وـيـتـأـلـفـ مـنـ منـطـقـتـيـنـ فـيـماـ يـتـعـلـقـ بـالـجـوانـبـ الإـقـلـيمـيـةـ" .

وفي ضوء الحالة الراهنة ، وبالنظر إلى الآمال الكبار التي ستحبط بسبب عدم القدرة على إحراز تقدم ، إلى ما يمكن أن يترتب على ذلك من نتائج بالنسبة إلى قبرص . لا يسعني إلا أن أناشد كلاً منكما لا يقول أو يفعل أي شيء يمكن أن يزيد من تفاقم الحالة في قبرص . كما لا يسعني إلا أن أناشككمما أن تظل ملتزمين بإيجاد حل مشكلة قبرص في إطار المحادثات بين الطائفتين . وينبغي عدم السماح بانهيار العملية التي اشتراكنا فيها بكل هذه الهمة والدأب . ولذلك سأتصل بكما مرة أخرى ، بعد تقديم تقرير إلى مجلس الأمن والتمهيد توجيهاته .
